وساد مسده فان قلت قد وقع الفعل مبتدأ في قولهم تسمع
بالمعيدي خير من ان تراه قلت الحق انه مؤول بالمصدر اي
سماعك فان قلت فما بالهم اطبقوا على التاويل مع صحة وقوعه
ممن يوثق به قلت قال السيد عيسى الصفوي الايجي اسناد
شيخنا العلم اليقيني بان المعنى الفعلي عبر به اي الحدث
المسند بالاسناد التام فان قلت قد وقع الفعل مبتدأ
في نحو ضرب فعل ماض والحرف مبتدأ في نحو من حرف جر
فان الحكم على الفعل والحرف لا على الاسم والا لكذب فان
الاسم لا يكون فعلا ولا حرفا قلت المشهور عند النحاة ان
ضرب ومن فيما مر اسمان مبنيان اريد بهما الافعال والحروف
المستعملة في معناهما وفيما مر انما اسند الاسم والمنصف
حقيقة بالمسند ما اريد به كما ان المسند اليه ظاهرا في زيد قائم
لفظ زيد والقائم حقيقة مدلوله وحاصل ما ذكره السيد
في قوله تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض واذا قيل
لهم امنوا انه اسند الفعل الى امنوا ولا تفسدوا واوهما جملتان
وليس بممتنع لان الذي يمتنع هو اسناد الشيء الى معنى الفعل
يعني اذا كان معبرا عنه بمجرد لفظه على قياس اسناده
الى معنى الاسم معبرا عنه بلفظه وحده في نحو قام زيد
والذي نحن فيه اسناد الفعل الى لفظ الفعل بل الجملة
وتحقيقه ان الالفاظ سواء كانت مهملة او مستعملة مفردة
او مركبة متساوية الاقدام في صحة الاسناد الى انفسها
سواء كانت مجردة عن ملاحظة معانيها كما في قولك الف
من ثلاثة احرف او ماخوذة معها كما في لا تفسدوا وامنوا
اذ المسند اليه لفظهما باعتبار الدلالة على المعنى وليس
هذه الصحة باعتبار ان الالفاظ اذا ذكرت واريد بها

انفسها

انفسها صارت اسما كما توهم لان المهمل لا يصير اسما بالاخبار عن
لفظه وكذلك الجملة التي صارت مخبرا عنها باعتبار الفاظها
في انفسها كما في قولك زيد قام مركب من لفظين او مع ملاحظة
معناها كما عرف فان قلت قد صرحوا بان المسند لا يكون
الا اسما قلت ذلك لانهم اعتبروا وضع الالفاظ بازاء المعاني
ليستفاد منها في التركيب فبينوا احوال الالفاظ في تلك التراكيب
لا احوالها في انفسها بل تعرف هذه بالمقايسة تبعا فلفظ
ضرب الموضوع لمعناه صار فعلا فبين حاله بانه اذا كان مستعملا
في ذلك المعنى لم يصح الاخبار عنه وكذا اللفظ من بخلاف لفظ
زيد واذا لم تستعمل في معانيها جاز الاخبار عنها كلها ومحصل
ما ذكره معنى قولهم الاسناد اليه من خواص الاسم انه من الخواص
الاضافية الى الفعل والحرف اذا عبر بهما عن معناهما
لا انه خاصة حقيقية حتى لا يوجد في غير الاسم اصلا فانه
قد يوجد في غيره كما في المهمل وكذا قولهم ان المسند لا يكون
الا اسما فقصر اضافي بالنسبة الى الفعل والحرف كقولنا ما زيد
الا قائم وليس قصرا حقيقيا حتى يلزم ان لا يوجد وصف
الاسناد في غير الاسم فانه قد يحصل في غيره كقول القائل
حسق مهمل فما ذكر في كتب النحو من ان الكلام ما تضمن كلمتين
بالاسناد تعريف للكلام الحاصل من تركيب الالفاظ الموضوعة
وهو الذي يبحث عنه النحوي فقصدا اصالة دون مطلق الكلام
وحينئذ اندفع البحث الذي ذكره بعضهم بان ما ذكره في
توجيه تصحيحهم بان المسند لا يكون الا اسما لا يفيد ذلك اذ غايته
ما لزم منه انه لا يصح الاسناد اذ غايته ما لزم من ان لا يصح الاسناد
الى الفعل والحرف المستعملين في معناهما ولا يلزم من ذلك
انحصار المسند اليه في الاسم ولا انحصار المسند ايضا لجواز المهمل

Copyright © King Saud University